الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية

مصلحة الضرائب

النظام الضريبي بالجماهيرية العظمى

النظام الضريبي بالجماهيرية العظمى

تتخـــذ الدول من الضرائب أداة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وبذلك لم يعدُ للضريبة هدف تمويلي بل أصبحت لها اهداف أخرى إقتصادية وإجتماعية وسياسية مثل تشجيع الإستثمار والإدخـــار والإنتـــاج والعمل ، والتصدي للأزمات الإقتصادية من تضخم وإنكماش وتشجيع الصناعة الوطنية من أجل تمكينها من منافسه المنتجات الخارجية المماثلة لها ، والحدّ من التفاوت الكبير بين الدخول ودعم بعض القطاعات الصناعية التي تكون في حاجة إلى هذا الدعم من أجل تطويرها وزيادة معدلات نموها .

ومما لاشـــك فيه أن نجاح أي نظام ضريبي إنما هو رهن بإمكانية تطبيقه ، ولن تتسنى إمكانية التطبيق هذه إلا إذا جاء النظام الضريبي ملائماً ومناسباً للإقتصاد الذي وضع من أجله . وتتحدد درجة ملائمة النظام الضريبي بتوافقه مع مجموعة من العوامل الهامة التي لابد من الإلمام بها وأخذها بعين الإعتبار عند تصميمه وتحديد هيكليته . فإن النجاح في إختيار النظام الضريبي المناسب إنما يتوقف على معرفة تامة بأيدولوجيات المجتمع وعلى واقع النظام الإقتصادي القائم ومؤسساته وقوانينه وطبيعة العلاقات الإقتصادية التي يرسمها لقطاعاته وأسلوب إدارة الإقتصاد الذي ينتهجه – كما يتوقف على الإلمام بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع ومرحلة التطور التي يمر بها البلد ودرجة نموه والأهداف التي يسعى لتحقيقها .

ومـن هنـا يأتي دور الهيكل الضريبي والذي يقصد به التوزيع النسبي للضرائب المكونة للنظام الضريبي ويخضع الهيكل الضريبي عادة إلى تغيرات مستمرة كنتيجة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع حيث يتم إلغاء او تعديل أو إضافة أنواع معينة من الضرائب من فترة لأخرى إنسجاماً مع تلك التطورات ومواكبة لها بُغيةً جعل ذلك الهيكل ملائماً للإقتصاد الذي يتبعه ومشجعاً على نموه .

أنواع الضرائب السائدة في الجماهيرية العظمى :

يتضمن النظام الضريبي الليبي كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

الضرائب المباشرة :

تشمل الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال وتنقسم الضرائب على الدخل إلى ضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين ، وضرائب على دخل الشركات .

الضرائب غير المباشرة :

تنقسم إلى ضرائب على الإستهلاك وضريبة التداول ((**الدمغة**)) وتشمل ضرائب الإستهلاك الضرائب الجمركية ورسوم الإنتاج وضريبة الملاهي .

-الرسم التالي يُبين الهيكل الضريبي الليبي :

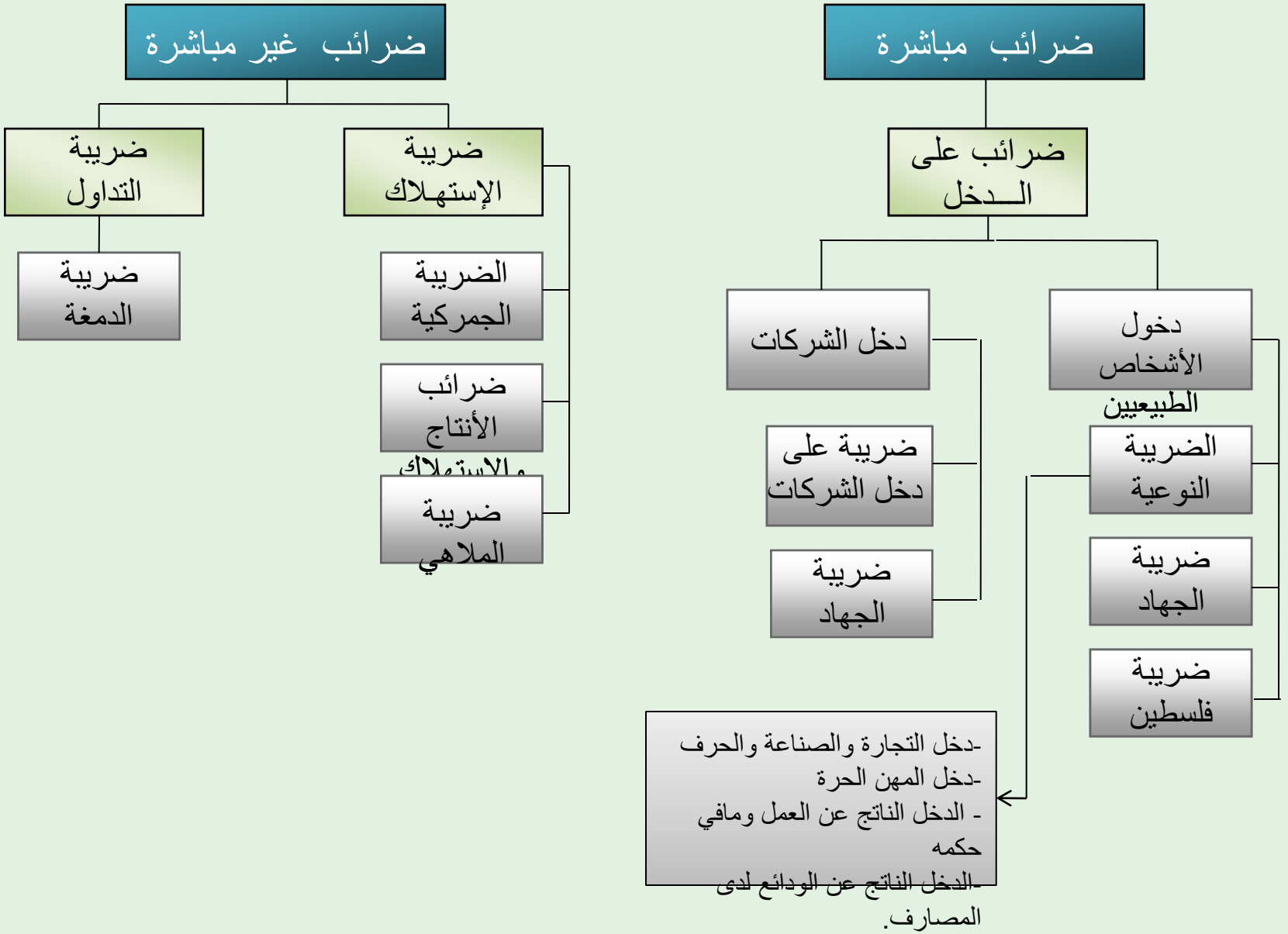
ضرائب مباشرة
ضرائب على الـــدخل
دخول الأشخاص الطبيعيين
الضريبة النوعية
ضريبة الجهاد
ضريبة فلسطين
دخل الشركات
ضريبة على دخل الشركات
ضريبة الجهاد
-دخل التجارة والصناعة والحرف
-دخل المهن الحرة
- الدخل الناتج عن العمل ومافي حكمه
-الدخل الناتج عن الودائع لدى المصارف.
ضرائب غير مباشرة
ضريبة الإستهلاك
الضريبة الجمركية
ضرائب الأنتاج والاستهلاك
ضريبة الملاهي
ضريبة التداول
ضريبة الدمغة

استعراض لأهم آحكام قانون ضرائب الدخل رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ مسيحي

يرتكز المشروع الليبي في فرض الضريبة على مجموعة من المبادئ العامة وأهمها: -

- مـبدأ قانونية الضريبة

بحيث لايتم فرض الضريبة أو تعديلها أو الغاؤها إلا بموجب قانون.

مـبدأ أقليمية الضريبة **(موقع المال أو مصدر الدخل).**

أخضاع أي دخل ينتج في الجماهيرية العظمى أياً كان مصدر هذا الدخل.

- العـدالـــة **(المساواة)**

بحيث يساهم كل شخص بدفع بعض النفقات العامة التي تقتضيها المسؤليات الجماعية للدولة، على أن يتحدد نصيب كل شخص بحسب الدخل الذي يحققه في ظل حماية الدولة.

- الـيـقـين

وهي أن الضريبة التي يؤديها كل شخص يجب أن تكون مُعينة وصريحة وغير مفروضة بصورة كيفية.

- الاقتصاد في نفقات التحصيل

بمعنى أن يتم تنظيم الضريبة وجبايتها بطريقة محكمة، وبأقل جهد ممكن وتكلفة ممكنة.

•السعر الضريبي الموحد

تبنى المشرع الليبي طريقة السعر الضريبي الموحد وذلك تحقيقاً لمبدأ اليقين بحيث تكون الضريبة معلومة ومحددة بوضوح لدى الممول ومعلوم أيضاً وقت جبايتها وتحصيلها.

أسعار الضريبة

١- الضرائب على دخل الأفراد

- **دخل التجارة والصناعة والحرف** — **تجارة ١٥%**
  صناعة وحرف ١٠%
- **الشركاء في الجهات التي تطبق المقولة ١٠%**
- **المهن الحرة ١٥%**
- **المرتبات سنوياً ١٢٠٠٠ ١٥%**
- **مازاد عن ذلك ١٠%**
- **الفوائد الناتجة عن الودائع لدى المصارف ٥%**

٢- الشركات ٢٠%

الأعفاءات الضريبية

-دخل الأشخاص الأعتبارية العامة الممولة من الميزانية العامة.

-الدخل الناتج عن الإيداع في حسابات التوفير لدى المصارف.

-ريع الأوقاف الخيرية.

-دخول الطلبة التي تمنح لأغراض دراسية.

-الدخل الناتج عن التأليف وإعداد الدراسات والبحوث في مجال الثقافة والبحث العلمي.

-دخل النشاط الزراعي.

-الدخل الناتج عن نشاط التصدير.

-النشاطات التنموية التي تقرر اللجنة الشعبية العامة تشجيعها.

-بالنسبة للأفراد أعفاء جزء من الدخل مقابل الأعباء العائلية وتكاليف المعيشة قدرها -سنوياً الأعزب ١٨٠٠ متزوج وليس لديه أطفال ٢٤٠٠

-متزوج ولديه أطفال ٢٤٠٠+ ٣٠٠ دينار عن كل طفل من أطفال القصر.

-أي دخل آخر معفي بمقتضى قانون أو بناء على معاهدة أو إتفاقية دولية.

كذلك تبنى المشرع الليبي ما يعرف بالتقدير الذاتي بحيث يعتبر الربط الضريبي الذي يتم وفقاً للنتيجة المُعلنة بإقرار الممول ربطاً نهائيًا مالم يثبت لمصلحة الضرائب خلاف ذلك .

كما تبنى المشرع الليبي مبدأ التقادم ، بحيث يسقط حق الدولة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى أحكام القانون بمضي سبع سنوات ، و يسقط حق الممول باسترداد مادفعه بالزيادة بمضي خمس سنوات .

الإعفاءات الضريبية في ظل قانون الإستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ مسيحي

-إعفاء الآلات و المعدات و الأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب و الرسوم الجمركية .

-إعفاء المشروع الإستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات يبدأ إحتسابها من تاريخ الإذن بمزاولة النشاط .

-إعفاء عوائد الحصص و الأسهم الناتجة عن توزيع أرباح المشروع أو بيعه أو تقيمه أو تغير شكله القانوني من كافة الضرائب و ذلك كل خلال فترة الإعفاء .

-إعفاء الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا ما أعيد إستثمارها .

-إعفاء المشروع الإستثماري من ضريبة الدمغة .

في إطار تشجيع الإستثمار في الجماهيرية العظمى .

تبنت الجماهيرية العظمى أساليب تفادي الإزدواج الضريبي الدولي لتخفيف أثاره ، فمن المعلوم أنه نتيجة لزيادة عبء الضريبة الذي يحدثه الإزدواج الضريبي ، فقد يضر بالدول النامية لأمتناع أو عزوف رؤوس الأموال عن الإنتقال إليها مما يودي بدوره إلى أنقاص فرص التمويل لكثير من المشروعات التي قد تعتبر مهمة لها لتحقيق التنمية الإقتصادية بها .

كما أنه من ناحية أخرى قد يضر بالدول المتقدمة من حيث صعوبة توفر فرص إستثمار الأموال الفائضة لديها في الخارج .

وعليه قامت الجماهيرية بمعالجة هذه الظاهرة بالأسلوبين المذكورين أدناه : -

١ -التشريع المحلي :

قد تلجأ بعض الدول للتضحية بحقها في فرض الضرائب على بعض رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها تشجيعًا لهذه الأموال .

هذا ما سبق الإشارة إليه بقانون تشجيع الإستثمار.

٢ -الإتفاقيات الدولية :

يعد عقد الإتفاقيات بين الدول سبيلاً ناجحًا لمعالجة الإزدواج الضريبي الدولي .

وفي هذا الإطار تم إبرام إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي بين الجماهيرية العظمى و الجمهورية السورية والتي دخلت حيز النفاذ آعتباراً من ٢٠٠٨/٠٨/٢٣ .